

ماثيو ويل:

حسنًا، جار التسجيل. شكرًا جزيلاً لك، جوش. اسمي ماثيو ويل، وأشغل منصب المدير التنفيذي لـ AFINIC ومدير نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد [غير مسموع] في فرنسا، بالإضافة إلى أنني أحد الرؤساء الثلاثة بالمشاركة لمساءلة مجموعة العمل عبر المجتمع.

أهلاً بكم في هذه الجلسة من الجلسات عبر الويب لتقديم مقترحات المسودة الأولية خاصتنا، والتي نُشرت للتعليق العام بتاريخ 4 مايو 2015. وأود أن أؤكد على أننا جئنا لحضور هذه الجلسة من الجلسات عبر الويب، بالرغم من أننا لدينا كمية كبيرة من المواد التي ينبغي مناقشتها. لذا سنحاول الاطلاع على بعض العناصر سريعاً. يرجى التحلي بالصبر مع طرح أي سؤال لديكم.

ومن الأهمية بمكان أن نستمع إلى ما يجول بخاطركم بشأن المقترحات التي نتناولها الآن، فضلاً عما نحاول تحقيقه. كما أود أن أؤكد على أن المقترحات المطروحة للتعليق العام ليست توصيات متفق عليها. ومع ذلك، نطلب من المجتمع أن يوجهنا بشأن تلك العناصر المختلفة.

وبعيداً عن تلك الشرائح التي نتناولها الآن، لديكم رابط للملاحظات التي توفر مرجعاً للشرائح، كما يمكنكم الإطلاع على إعلان التعليق العام وتقرير المسودة كما أشجعكم على قراءته فضلاً عن الصور الموجودة بالشرائح، ولكن هناك بعض منها متاح هنا.

هلاً انتقلنا إلى الشريحة التالية رجاءً؟

شكرًا لكم. لذا من باب التذكير، تُعد مساءلة مجموعة العمل عبر المجتمع إحدى المجموعات المنبثقة عن عملية الإشراف على IANA. ولن أتناول الأمر بمزيد من التفصيل، لنقل أن لدينا رابط خاص بالإشراف على مجموعة العمل عبر المجتمع بشأن الجزء الخاص بنقل الإشراف. وبطبيعة الحال، بمجرد الانتهاء من مقترح مجموعة المساءلة، ننقل إلى موافقة المنظمات الأعضاء، ثم مجلس الإدارة، ومن ثم يُحال الأمر في حزمة فردية مع مقترح ICG إلى .NTIA.

هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، من فضلك؟

ومن باب التذكير مرة أخرى، كمقدمة، يركز نطاق مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN على تعزيز مساءلة ICANN ومساءلة ICANN لجميع أصحاب المصلحة، ومن هنا يتضح أن لدينا مساري عمل. ويركز مسار العمل رقم واحد على هذه النقطة، والمعنية

ملاحظة: فيما يلي المخرجات الناتجة عن التدوين النصي لملف صوتي إلى ملف نصي/ملف word. رغم أن التدوين النصي دقيق إلى حد كبير، فقد يكون غير مكتمل أو غير دقيق في بعض الحالات بسبب الفقرات غير المسموعة والتصحيحات النحوية. ويُنشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي.

بالتركيز على آليات تعزيز مساءلة ICANN التي يجب تطبيقها أو الالتزام بها ضمن الجدول الزمني لانتقال دور الإشراف على IANA، بينما يتناول مسار العمل الثاني العناصر التي سيجري تطبيقها بعد إتمام الانتقال.

لذلك هذا أمر مهم، وسترى تركيز المقترحات الأولى بشدة على مسار العمل رقم واحد، ولكننا نشير إلى مسار العمل الثاني أيضاً.

الشريحة التالية من فضلك.

مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN عبارة عن مجموعة كبيرة إلى حد ما. لديهم كما ترون 154 مشاركاً، في عدد المناطق، توقفت عن عدها، والتغييرات [غير مسموح] فضلاً عن ساعات العمل. ولكني أرى أن الأمر الأكثر أهمية بهذه الشريحة هو معرفة أن عملنا قد بدأ في التحقق من الوضع الراهن، مع تحليل الوضع الحالي للمساءلة مع ICANN، فضلاً عن جميع المدخلات المختلفة من المجتمع والذي طلب إدخال تحسينات على مساءلة ICANN.

ولقد بنينا عملنا على هذا الأساس، مما يؤدي إلى عدد معين من التوصيات التي تُنفذ لاحقاً. وفيما يتعلق بتنظيم هذه المكالمات، لقد اتفقنا على تقسيم أعباء العروض على الرؤساء الثلاثة بالمشاركة: أنا وتوماس ريكيرت وليون سانشيز. ومن أجل هؤلاء، [مقدمو التقارير] من فرق العمل خاصتنا، الذين كانوا منتجين بشكل كبير عند العمل على التوصيات، سنقدم بعض الشرائح، ثم نتوقف لطرح الأسئلة لضمان فهمنا للشرائح، وبالتالي سنتلقى الأسئلة.

كما نحاول ترك فترة في نهاية هذه الجلسة لمناقشة المفهوم ككل كما يمكن إرجاء المناقشات الأكثر شمولية لمناقشتها لاحقاً. وبالطبع، كالعادة، فيما يتعلق بهذا النوع من المطالبات، إذا كنت طرفاً في مكالمة يرجى كتم الميكروفون أثناء عدم التحدث، وسنجرّب أدوبي ونستخدمه لإدارة مجموعة من الأسئلة خلال هذه المكالمة.

ومع ذلك، أرى أن هذه التصريحات التمهيديّة قصيرة جداً، ونود أن نتحقق مما إذا كانت هناك أية أسئلة بشأن كيفية تنظيم المكالمة، أو نطاق المجموعة.

لا أرى أن هناك أية أسئلة. لذلك، دون المزيد من الجلبة، أود أن أفسح المجال لتوماس ريكيرت لتقديم الجزء التالي من العرض. توماس؟

توماس ريكيرت:

شكرًا جزيلًا لك، ماثيو. وأهلاً بكم جميعًا. اسمي توماس ريكيرت. أنا الرئيس بالمشاركة المعين من قبل المنظمة الداعمة للأسماء العامة لمجموعة العمل عبر المجتمع، وأنا أعمل مع [غير مسموع]، والتي تعمل بمجال الإنترنت [غير مسموع] ويقع مقرها في ألمانيا، كما يعمل بها أكثر من 800 عضو من أكثر من 60 دولة.

وأود أن أعطيكم لمحة عما فعلناه، وذلك، أود أن أنتقل إلى الشريحة التالية رجاءً، المعروضة على الشاشة الآن. والآن، سأعطيكم لمحة عن أسلوب المساءلة الذي اتبعته مجموعتنا خلال الشهرين الماضيين. وعندما بدأنا عملنا، وجدنا أنه لا زال أمامنا القليل من أجل الاعتماد على ICANN في عملنا.

لذا فقد تمثل عملنا في إجراء جرد لآليات المساءلة الحالية لمؤسسة ICANN، لضمان عدم إهدار جهد بلا طائل مع استخدامنا للآليات المستخدمة بالفعل، مع تعزيز تلك الآليات كي تناسب أغراضنا عند مناقشة عملية المساءلة المعززة. إضافة إلى ذلك، لقد استمعنا إليكم، للمجتمع، من خلال نتائج فترة التعليق العام التي حددتها ICANN.

وبعد إعلان الحكومة الأمريكية في شهر مارس من العام الماضي. نظرنا في مطالب المجتمع، ومجالات التحسين التي تناولها المجتمع بالفعل، ومن ثم قمنا بتحليلها من أجل تحديد ما نحتاجه لتوفير أسلوب مساءلة أفضل. ولقد خلصت مجموعتنا إلى نتيجة، وستعرفون على ذلك خلال الشريحتين التاليتين وخلال حديثنا أيضًا، والتي تتمثل في تركيز جميع احتياجاتنا على أربعة محاور كما ترى في الشريحة.

كما تناولنا نماذج يُحتذى بها فيما يتعلق بأسلوب المساءلة، لتوفير الصلاحيات الإضافية اللازمة لعمليات التحقق والموازنة. وكنا نظن أن تشبيه الحالة فكرة جيدة، حيث لديك الأفراد والسلطة التشريعية، التي قد تكون مجتمع ICANN، حيث تجدها بالقسم العلوي الأيسر من الشريحة.

بعد ذلك، لديك مجلس إدارة ICANN، والذي قد يكون الجهة التنفيذية في الدولة، فقد تكون المبادئ أو المهمة الخاصة بمؤسسة ICANN والمنصوص عليها في اللوائح الداخلية مماثلة لوضع دستور. كما أن لدينا السلطة القضائية، والتي ستكون آلية للمراجعة المستقلة. لذا، وكما تعرفون، ظننا أنه من خلال تنظيمنا لهذه المحاور الأربعة، سنتمكن من توفير جميع الآليات والصلاحيات اللازمة للمساءلة من أجل تحسين مساءلة ICANN. الشريحة التالية من فضلك.

والآن يمكن أن نقول أنه إذا توصلنا إلى آليات المساءلة، حتى إذا فكرنا في طرق جديدة لتمكين المجتمع، فمن يضمن أن مجلس إدارة ICANN لن يعيدها إلى ما كانت عليه منذ عدة أشهر بعدما انتهينا منها؟ لذا نحن بحاجة إلى التفكير في طرق لإدامة الأفكار والمبادئ للتأكد من عدم إعادتها إلى سابق عهدها في وقت لاحق.

ومن هنا توصلنا إلى فكرة اللوائح الداخلية الأساسية، والتي ستكون عبارة عن لوائح داخلية يصعب تغييرها. ولذا تحتاج إلى عتبة تصويت مرتفعة للغاية لتغيير اللوائح الداخلية الأساسية. وهذا هو المطلوب تنفيذه، الأمر الأول، إعطاء مجتمع ICANN المرونة اللازمة لتشكيل المنظمة، وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر، نظرًا لأننا نعمل في بيئة ديناميكية. والأمر الآخر، جعل اللوائح الداخلية قوية بما يكفي حتى لا يمكن تغييرها بسهولة.

وسترى بعد قليل أننا وضعنا مجموعتين مختلفتين من اللوائح الداخلية. وسنضع لوائح داخلية عادية، حيث يحتاج مجلس إدارة ICANN إلى اتخاذ الإجراء الخاص به، ومن ثم ستتاح الفرصة أمام المجتمع للاعتراض على هذه التغييرات. ولكن فيما يتعلق باللوائح الداخلية الأساسية، في حالة لزم تغييرها، على المجتمع أن يوافق صراحةً على تغييرات هذه اللوائح الداخلية.

وبإجراء ذلك، نعتقد أننا وضعنا نظامًا قويًا يمنع مجلس إدارة ICANN من تغيير هذه الأفكار الأساسية بشدة. الشريحة التالية من فضلك.

لقد عرفنا أنه سيكون لدينا لوائح داخلية أساسية، وستكون هذه اللوائح الداخلية الأساسية بمثابة مهمة ICANN وقيمها الأساسية، كما تمثل وجود هيئة مراجعة مستقلة، فضلاً عن توفير بعض المراجعات المنتظمة مثل عملية المراجعة التي تطلبها مجموعة العمل عبر المجتمع بشأن مهام IANA. وقد تمثل الحق في اعتماد بعض التغييرات على اللوائح الداخلية والاعتراض عليها، فضلاً عن فرصة المجتمع للتقديم إلى مجلس الإدارة وأعضائه.

ولكن تحتاج كل هذه الصلاحيات إلى آلية لدعمها. لذا هناك حاجة إلى وجود إجراءات يلزم تنفيذها من أجل ممارسة صلاحيات معينة. وهذا هو سبب توصلنا إلى الأمر الأول، قائمة بصلاحيات المجتمع التي اعتقدنا أنها ضرورية في بداية العمل على أسلوب المساءلة. وبعد ذلك، سنحتاج إلى توضيح النقاط الدقيقة بكل آلية من هذه الآليات.

وكما نذكرون جيداً، نحن نفرق ما بين مسار العمل الأول والثاني. ويتمثل مسار العمل الأول إما في تنفيذ آليات المساءلة هذه أو الالتزام بها قبل الانتقال. وفيما يتعلق بالصلاحيات التي سأحصيها لك بعد قليل، نعتقد أن المجتمع لديه كافة الصلاحيات تحت تصرفه لتشكيل المنظمة وفقاً لرغباته.

وتتمثل صلاحيات المجتمع في، الأولى، إمكانية إعادة نظر الخطط الإستراتيجية وخطط التشغيل الخاصة بالموازنة أو رفضها. إمكانية إعادة نظر تغييرات اللوائح الداخلية القياسية لمؤسسة ICANN أو رفضها. إمكانية تحسين تغييرات اللوائح الداخلية الأساسية. إمكانية إقالة المديرين. وأخيراً، التقديم إلى مجلس إدارة ICANN بأكمله.

والآن سنسمع عن كلٍ من هذه الآليات بعد قليل، ولكن يبقى السؤال، ما [غير مسموح] وسيلة تمكين المجتمع، وسنسمع ذلك بعدما سمعنا الآليات الفردية. وقبل الانتقال إلى [غير مسموح] السيد جوردان كارتر، أود التوقف لبعض الوقت ومعرفة ما إذا كان هناك أية أسئلة بشأن ذلك أم لا.

لا أسمع أحداً، ولا أرى أحداً يرفع يده في غرفة الدردشة. وأود بذلك تسليم الموضوع إلى السيد جوردان كارتر،

جوردان قد يكون الميكروفون في وضع الكتم.

توماس، أعتقد أننا لا نسمع جوردان.

ماثيو ويل:

سأفترض أن نتخطى الجزء الخاص بالمجتمع لبعض الوقت. لنسمح للسيد ليون بمناقشة الآليات القانونية ومعرفة ما إذا كان بإمكاننا العودة إلى السيد جوردان مرة أخرى لإتمام هذا الجزء. وفي حالة عدم إجراء ذلك، بإمكان شخص آخر تقديم هذا الجزء. لذلك ليون، إذا كنت مستعداً للذهاب، يمكننا الانتقال إلى الشريحة المعنية مع السماح للسيد ليون بالحديث عن خطة التنفيذ القانوني التي نقترحها لتمكين المجتمع لممارسة الصلاحيات التي أشرت إليها باختصار.

توماس ريكيرت:

ليون سانشيز:

شكرًا جزيلاً لك، توماس. نعم، أنا مستعد. وأرجو أن تتمكن من العودة إلى السيد جوردان قريباً. تحتاج الصلاحيات التي سيناقدشها السيد جوردان في شرائحه إلى [غير مسموع] قانوني من أجل أن يمارس المجتمع مختلف حقوقه فضلاً عن تحقيق مختلف الأهداف التي نقترحها في هذه الخطة.

وللحصول على هذه الصلاحيات المختلفة، أو تنفيذها من قبل المجتمع، نحتاج إلى [وسيلة] قانونية كما قلت. ويمكن أن تكون هذه [الوسيلة] القانونية إما نموذج عضوية أو نموذج تسمية. وبالتالي بإمكان مختلف المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية، لن تكون هناك حاجة لتشكيل جمعية غير مسجلة بموجب قانون ولاية كاليفورنيا، أن تسجيل عضويتها بمؤسسة ICANN بشأن هذا الهيكل.

والشيء الوحيد الذي أرغب في توضيحه هو عندما أقول أن جميع المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية لا يتعين عليها القيام بذلك. وما أعنيه في هذا الصدد، أنه بالرغم من تمثيل كل من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية اتحاداً غير مسجل، فلا يتعين عليها مواصلة العمل داخل هيكل ICANN. ومع ذلك، هناك حاجة إما إلى تشكيل اتحاد غير مسجل أو أي نوع آخر من الكيانات القانونية، وذلك من أجل هؤلاء الذين يفضلون عدم تشكيل اتحاد غير مسجل، لممارسة حقوقهم والتمتع بالصلاحيات التي نحاول توفيرها للمجتمع.

إذن كيف سيتم ذلك؟ يمكن إجراء ذلك حيث إنه يُفضّل للمنظمات الداعمة واللجان الاستشارية التي تعين المديرين بمجلس الإدارة في الوقت الحالي، الموافقة أو تكوين اتحادات غير مسجلة. ما المتطلبات اللازمة لتكوين اتحاد غير مسجل؟ حسناً، المتطلبات سهلة بالفعل. فلا يتطلب الأمر أية صيغ أو ترتيبات معقدة.

فمن السهل تقديم طلب إلى وزارة الخارجية بولاية كاليفورنيا بقدر ما أفهم. وبطبيعة الحال، فإن الطريقة التي تتبعها هذه الاتحادات غير المسجلة قد تُترك لإرادة أي من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية والتي تقرر تشكيل هذه الاتحادات غير المسجلة. في الواقع، لذا لدينا خطة حرة ومرنة للغاية لهؤلاء الذين اختاروا تشكيل اتحاد غير مسجل. والذي قد يتيح عضوية بهذا النموذج، كما قد يُمكن هؤلاء الأعضاء، الذين باتوا أعضاءً بالمجتمع، من ممارسة حقوقهم، فضلاً عن التصويت ضمن الآليات المختلفة التي سيوضحها السيد جوردان بعد قليل.

لذا عندما تكون لدينا بعض المتطلبات أو هناك حاجة لتفعيل أية آليات، تتخذ كل منظمة داعمة أو لجنة استشارية إجراءً إضافياً، بعد ذلك، يتحقق مجلس المجتمع مما إذا كان الوضع يلبي العتبة اللازمة أم لا. وإذا صح ذلك، يُجرى التصويت، وفي حالة تلبية متطلبات عتبة التصويت بشأن هذا التصويت، فستكون هناك متابعة لهذا الوضع.

وتعتمد هذه الآلية في الأساس على 29 صوتاً، مع التوزيعات المختلفة الموضحة على الشاشة. وبطبيعة الحال، قد يتم استبعاد هؤلاء الذين اختاروا عدم تشكيل اتحاد غير مسجل، أو أي جهة قانونية أخرى من التصويت. وأود الانتقال الآن إلى الشريحة التالية.

معذرةً، ما المقصود بالاتحادات غير المسجلة؟ وكما حاولت التوضيح قبل ذلك، الاتحاد غير المسجل هو عبارة عن وسيلة قانونية، لذا يمكن للمجتمع أن يكون لديه شخصية قانونية، الذي يتطلع إلى العضوية، بهذا الهيكل الجديد. وبهذه الطريقة، في حالة تشكيل اتحاد غير مسجل، يمكن ممارسة الصلاحيات والحقوق التي نحاول منحها إياهم. ومن بين الأمور بالغة الأهمية التي ينبغي الإشارة إليها، من خلال تكوين اتحاد غير مسجل، لا يعني ذلك أن المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية بالكامل ستمثل الاتحاد غير المسجل، ولكن فضلاً عن ذلك، يمكن أن يكون هناك مجموعة مكونة من مندوبين يمكن تعيينها لتشكيل هذا الاتحاد غير المسجل.

وبعد ذلك، في إطار هيكل الحوكمة، يمكن وضع الشروط اللازمة بحيث يخضع أي إجراء يتخذه الاتحاد غير المسجل فيما يتعلق بتمثيل شركائه إلى إرادة المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية. ولكن يوضح التطبيق العملي حاجتنا جميعاً إلى مندوبين بهذه المهمة، أي اثنين على الأقل، ولكن قد تتمكن المنظمة الداعمة واللجنة الاستشارية من تعيين عدد أكبر من المندوبين.

لذا، لا ينطوي ذلك على أية تغييرات بشأن المتطوعين بمؤسسة ICANN. وليست هناك حاجة إلى تغيير الأفراد [غير مسموع] طرق التفاعل الفعلي داخل مجتمع ICANN. ويتمثل الشيء الوحيد في درجة طبقة أخرى من الحماية في مواجهة المسؤولية. وبطبيعة الحال، يتحمل الاتحاد غير المسجل مسؤولية الإجراءات التي يتخذها، في حين لا يتحمل الأعضاء أية مسؤولية.

وهذه هي طريقة ممارسة الأعضاء الصلاحيات المختلفة، فضلاً عن الحقوق التي نحاول منحها للمجتمع في إطار هذا المقترح. لذا، أعتقد أنه بإمكاننا فتح المجال لأي أسئلة فيما يتعلق بهذا الهيكل القانوني. أرى أن السيد ستيف ميتاليتز لديه سؤالاً. هل يناقش الأفراد موضوع تخصيص عتبة التصويت [غير مسموع] فضلاً عن العتبة الحالية الموضحة في الشريحة السابقة؟

نعم، ستيف. سنتم الإجابة عن هذا السؤال عندما نتناول مختلف الآليات، بمجرد حضور السيد جوردان لعرض الشرائح. وهناك نقطة أخرى ينبغي توضيحها، هيكل الاتحادات غير المسجلة وطريقة ممارسة أعضاء المجتمع حقوقهم وصلاحياتهم التي نقترحها.

كما يُعد الاتحاد غير المسجل أحد الهياكل أو النماذج العديدة التي ناقشناها. ووفقاً للمشورة القانونية، إنها الطريقة الأسهل والأقل إرهافاً للتمكن من تزويد المجتمع بمجموعة من الصلاحيات والحقوق القابلة للممارسة. وبطبيعة الحال، هناك طرق أخرى يمكن تنفيذها، ولكن ستكون هذه الطرق الأخرى أكثر تعقيداً ويمكن أن تتطلب المزيد من...

حسناً، أعتقد أن هناك المزيد من العمل والموافقات التي ينبغي الاضطلاع بها في إطار الهيكل المختلفة بمؤسسة ICANN. لذا أرى شخصاً آخرًا لديه سؤال هنا. فيما يتعلق بإدخال تغييرات على تشكيل المشاركين بالمنظمات الداعمة واللجان الاستشارية، هل هناك أية متطلبات مؤهلة للحكومة العامة بالمنظمات الداعمة واللجان الاستشارية؟

حسناً، تُترك المتطلبات لكلٍ من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية حتى يقرروا تشكيل أية اتحادات غير مسجلة. وهذه إحدى مزايا النموذج، حيث يمكن تحديد جميع المتطلبات والمؤهلات وما إلى ذلك من قِبل كلٍ من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية. لذا سيكون ذلك بمثابة احترام كبير لطريقة عمل المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية. وبطبيعة الحال، سيكون ذلك في صالح عملية نموذج الأدنى نحو الأعلى التي ننفذها في مؤسسة ICANN.

لست متأكدًا مما إذا كان هناك مزيد من الأسئلة أم لا. لا أرى أي أيدٍ أخرى مرفوعة. حسناً، ماذا سيحدث إذا قررت أي منظمة داعمة أو لجنة استشارية عدم تشكيل اتحاد غير مسجل أو تشكيل أي نوع آخر من الجهات القانونية لتعمل كشخصية قانونية من أجل ممارسة سلطاتها؟ حسناً، يمكن حرمانها من الصلاحيات والآليات المختلفة المقترحة.

وهذا أمر هام للغاية بطبيعة الحال، حيث يعتبر كل عضو أو منظمة داعمة أو لجنة استشارية أو حتى اتحاد غير مسجل أو أي نوع آخر من الكيانات القانونية عضوًا بهذا الهيكل. لا توجد أية أسئلة أخرى بشأن هذه النقطة أو في غرفة الدردشة، أو أيدٍ مرفوعة. لذلك أود أن أعود إلى السيد ماثيو، أو السيد جوردان إن كان قد عاد بالفعل على الخط. هل يمكننا العودة إلى السيد جوردان؟



ماثيو ويل:

شكرًا لك ليون. أَدعى ماثيو ويل أحد الرؤساء الثلاثة بالمشاركة. السيد جوردان ليس معنا. من المحتمل أن لديه عمل آخر، لذا سأصطحبكم من خلال مختلف الصلاحيات. وأعتقد أن هذا سيؤدي إلى الرد على أسئلة السيد ستيف ميتاليتز.

لذا قدم السيد توماس مختلف الصلاحيات بالفعل. وسأوضح كيفية عمل كل منها باختصار. هَلَّا انتقلنا إلى الشريحة التالية رجاءً؟ تتمثل الصلاحية الأولى في إعادة نظر/رفض الموازنة أو الإستراتيجية أو الخطة أو خطة التشغيل. وأنتم تلاحظون كيفية عمل الشريحة.

كما أن هناك عملية التشاور العادية التي تبدأ مع المجتمع وتنتهي معه، كما يلزم موافقة مجلس الإدارة عليها، على سبيل المثال، الخطة الإستراتيجية. وفي حالة اعتراض منظمة داعمة أو لجنة استشارية على الموافقة على الموازنة أو الخطة الإستراتيجية، فيمكن أن ينقل ذلك الاعتراض إلى آلية المجتمع الممكّن، والتي بدورها تحيل القرار إلى التصويت. وسأنتقل إلى الأعضاء بعد قليل.

وفي حالة تلبية متطلبات عتبة القرارات، يمكن توجيه مجلس الإدارة إلى إعادة نظر الموازنة. لذا تكون العملية الرئيسية التي تحدث سريعة للغاية. كما نحدد فترة تبلغ 15 يومًا للاعتراض، بعد الموافقة على خطة الموازنة، لأنه من الواضح أنك لا تريد إضافة فترات تأخير إضافية إلى الموازنة أو عملية الخطة الإستراتيجية.

ويمكن مشاركة تصويت المجتمع ككل، في الدائرة الموجودة أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، بين المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية، وما ترونه هنا هو خيار مرجعي. كما أن هناك خيارات أخرى بالمجموعة تمت مناقشتها، ولكن هذا هو الخيار المرجعي، حيث يتضمن ذلك خمسة أصوات لكلٍ من المنظمات الداعمة وخمسة أصوات لأعضاء At-Large وخمسة أصوات للجنة الاستشارية الحكومية وصوتين لجمعية الإنترنت واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، ويرجع ذلك إلى تعيين هاتين الجمعيتين مباشرةً من قبل مجلس الإدارة، وبالتالي يمكن اعتبارها كنوع مختلف عن المجموعات الأخرى.

لذا من بين الأعضاء الـ 29 بهذه المجموعة، في هذا الخيار المرجعي، فيما يتعلق بعملية الرفض الأولى عبر خطة إستراتيجية محددة مثلاً، قد تحتاج إلى 66% من الأصوات لتلبية متطلبات عتبة القرار. وتطرق الأمر إلى جولة ثانية من الاعتراض على الخطة الإستراتيجية نفسها، عندها تحتاج إلى 75% من الأصوات. لذا هذا هو نوع العملية التي نتحدث عنها فيما يتعلق بنظر الموازنة أو الخطط الإستراتيجية أو رفضها.

فلننتقل إلى الشريحة التالية. تتمثل الصلاحية الثانية في إعادة نظر تغييرات اللوائح الداخلية لمؤسسة ICANN أو رفضها. إذن هذه عملية مشابهة للغاية. وفيما يلي عملية مشابهة للغاية. ولن أتناول الأمر بمزيد من التفاصيل، ولكن هذا فيما يتعلق باللوائح الداخلية غير الأساسية، حيث تتمكن المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية من الرفض قبل تنفيذ اللائحة الداخلية بالفعل.

وستكون هناك عتبة للرفض، أعتقد أنها بالشريحة هنا [غير مسموع]، والتي سأتناولها نظراً لأنها تراقب الموازنة أيضاً. وإذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، نجد أن العملية هي نفسها. وتتناول الشريحة الثانية الموافقة على تغييرات اللوائح الداخلية الأساسية. لذا فإن اللوائح الداخلية الأساسية التي وضحتها توماس ريكيرت في وقت سابق هي اللوائح الداخلية التي تلبى عملية حماية معينة.

لذا بدلاً من قدرة المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية على رفض تغييرات اللائحة الداخلية الأساسية، عليها عرض تغييرات اللائحة الداخلية الأساسية على مجموعة المجتمع. ولقد وضحتها في وقت سابق. كما ينبغي أن تبلغ نسبة الأصوات الإيجابية 75% لصالح تنفيذ تغييرات اللائحة الداخلية الأساسية. ولحين إجراء ذلك، لن تحدث أية تغييرات.

لذلك هذه أمر هام. وتتمثل الصلاحية التالية في إقالة أعضاء مجلس الإدارة. وتتعلق هذه الشريحة بمديري مجلس الإدارة المعينين من قبل المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية. ومن هنا تتمثل الفكرة الأساسية في أن الجهة المعيّنة ستتعامل مع العملية التي قد تؤدي إلى إقالة مديريهم. ولا يزال هنا عدد من المعلمات المطروحة لإبداء التعليقات والتوجيهات.

كما أن هناك مناقشة بالمجموعة تتعلق بأفضل طرق تحقيق ذلك. ومن المحتمل أن يُسمح بتقديم التماسات للمنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية. وقد يؤدي تصويت السلطات المعنية في المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية بشأن العتبة، المنتظر تحديدها، إلى عملية إقالة أو تعيين أو إعادة تعيين. لذا، يُقصد هنا إقالة المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية.

فلننتقل إلى الشريحة التالية. يتعلق الجانب الثاني بإقالة أعضاء من مجلس المدراء. وفي حالة تعيين هؤلاء المديرين من قبل لجنة الترشيح. لذا تتمثل العملية الشاملة هنا في تقديم اثنين من المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية التماساً ضد مدير محدد، لجنة الترشيح نفسها، أو لجنة فرعية من لجنة الترشيح، وفي الوقت الحالي تتمثل الخيارات المرجعية في مجموعة محددة من لجان الترشيح التي تُشكّل لنظرها، ولكن قد تنظر في أساسيات الالتماس، فضلاً عن التصويت بمستوى مرتفع من الدعم، 75%، لتقرير ما إذا كان يلزم إقالة مدير مجلس الإدارة أم لا.

وفي حالة إقالة مدير مجلس الإدارة، من الواضح إطلاق عملية إعادة تعيين. لذا، تجري مناقشة حالة لجنة الترشيح. وفي النهاية، الأمر الخامس، هو استعادة مجلس الإدارة بالكامل. ومن الواضح أن بعض أنواع الاستعادة تمثل خياراً محورياً. وبالتالي فإن موضع العتبة مرتفع تماماً نظراً لتقديم المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية معاً التماساً، منظمة داعمة ولجنة استشارية واحدة على الأقل، فيما يتعلق باستعادة مجلس الإدارة بالكامل.

وستكون هناك فترة زمنية مخصصة لتحقيق ذلك ومناقشته، فضلاً عن اتخاذ كل منظمة داعمة/لجنة استشارية قراراً بشأن كيفية التصويت على الأمر، وسنحتاج إلى إجماع بنسبة 75% على الأقل لبدء استدعاء مجلس الإدارة بالكامل، مما ينتج عنه مجلس إدارة مبني على الشفافية والذي يجري العمل عليه حالياً ولكن لدينا مشورة قانونية تفيد بأنه بات أمر واقع.

لذا قد يجري تعيين مجلس إدارة لتسيير الأعمال لضمان استمرار العمليات. أعتقد أن الشريحة الثانية قد اطلعنا عليها بالفعل. ولذا، كان ذلك عرضاً لمختلف صلاحيات المجتمع. وللإجابة عن السؤال الذي طرحته السيدة هولبي، والذي قال فيه، "هل بإمكان مجموعة أخرى التصويت لإقالة عضو من دائرة انتخابية أخرى؟" لا، هذا ليس ضمن الاقتراحات في الوقت الحالي، وبإمكان اللجنة الاستشارية فقط إقالة مديرها، ولكن يمكنها بالطبع المشاركة في استدعاء مجلس الإدارة بأكمله.

لقد تلقيت سؤالاً من منال والذي قالت فيه، "من الناحية النظرية، هل يمكن للحكومات تكوين اتحادات غير مسجلة؟" لقد حصلنا على تأكيد رسمي أن ذلك ممكن بالفعل. ولا توجد استحالة قانونية هنا. وقد يكون هذا السؤال حاسماً بالتأكيد. ولكن هذا يمكن تحقيقه تماماً، وهذا ما أكده المحامون المستقلون الذين كنا نعمل معهم.

لذا فإنه سؤال سياسي. كما أنه يستحق النظر فضلاً عن حاجة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية لتكوين كيانات قانونية تكون بمثابة كيانات تابعة لها، والتي بدورها تصبح أعضاءً بمؤسسة ICANN، منظمة قائمة على العضوية، ولكنها ليست بالضرورة كيان قائم بولاية كاليفورنيا لأغراض أخرى. وبعد ذلك، ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار عند صياغة المقترحات.

لذا يُعد الاتحاد غير المسجل أكثر الطرق مرونة لفعل ذلك، ولكن يتضح أن هناك خيارات أخرى يمكن التحقق منها مع اللجنة الاستشارية الحكومية إذا أردنا ذلك مثلاً. أنا أنظر إلى غرفة الدردشة. حسناً. أرى أن ستيف ميتاليتز لديه سؤالاً، "لماذا يُوصى بأن تكون لجنة الترشيح هي الجهة الوحيدة المنوطة بإقالة المدير الذي عينته؟ وهل هناك أية آليات لدى المجتمع للقيام بذلك؟"

أريد أن أشير إلى نقطتين هنا. أعتقد أن هذا تعليق مثير للاهتمام. قبل أي شيء، نتناول في المقترح الحالي إقالة المدير المعين من قبل لجنة الترشيح مع تقديم التماس من قبل المجتمع. منظمة داعمة ولجنة استشارية واحدة على الأقل إذ لم أكن مخطئاً. هلاً انتقلنا إلى الشريحة السابقة رجاءً، للتحقق فقط؟

لذا فقد فعلتها مرتين. لذا، سننتقل إلى الشريحة الصحيحة. حسناً. ونحن نحتاج إلى اثنين على الأقل من المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية، مما يعني أن المجتمع يبدأ العملية. ولكن فيما يتعلق بلجنة الترشيح، كلجنة ترشيح في منظمة قائمة على العضوية، نعلم من الناحية القانونية أن جهات التعيين تُعين مديريها أو تُقبلهم. وهذا هو المبدأ الأساسي الذي كنا نعمل عليه.

ومن الواضح، أنه كان هناك متطلبات ناتجة عن التعليق العام والتي تفيد برغبة المجتمع في السيطرة المباشرة على مديري لجنة الترشيح، الأمر الذي يتطلب مزيداً من التحقيقات القانونية. ولكن قد بدأ المجتمع [غير مسموع] في العمل على ذلك. نأمل أن يكون ذلك إيجابياً عن سؤالك ستيف، وإن لم يكن الأمر كذلك، يرجى المتابعة خارج الجلسة وسأحاول تقديم المزيد من التفاصيل.

لا أرى أية أسئلة أخرى. أنا منتبه للوقت. وبالتالي، أود أن أقترح الانتقال إلى القسم التالي من عملية التقديم، وهو عملية المراجعة المستقلة. وفيما يتعلق بذلك، سأنتقل إلى السيدة بيكي بير، من فريق نيو ستار، والذي عمل مديراً لفريق العمل في مجموعتنا. والذي قاد عملية صياغة هذه التوصيات. لذا، تفضلني سيدة بيكي.

بيكي؟ أراك في غرفة اللجنة الاستشارية بما أنك هنا. قد يكون الميكروفون في وضع الكتم.

أرى السيدة بيكي تكتب كلاماً. قد تواجه بعض المشكلات الصوتية.

حسناً. إذن بيكي تواجه مشكلات صوتية. أنتقل إلى زملائي [غير مسموع] والرؤساء بالمشاركة، هل يود أحد المشاركة بهيئة المراجعة المستقلة والتوصيات؟

ماثيو، هذا توماس. ما دام لدينا بيكي للتكلم، لما لا ننتظر لبضع دقائق كي نتحدث تشيريل أو ستيف عن المعلومات المدرجة لتأكيد الالتزامات واختبارات الإجهاد أولاً.

توماس ريكيرت:

ماتيو ويل:

ممتاز.

تشيريل لانغدون-أور:

نعم، لننتقل ونفسح المجال لستيف كي يتحدث... إنها تشيريل من السجل الرسمي، اللجنة الأولمبية الدولية... معنا الآن بيكي.

بيكي بير:

شكرًا لكم. عذرًا لذلك. لا أدري ماذا حدث، لكن كان هاتفي لا يعمل لسبب ما. والآن بدأ بالعمل. كما سمعنا، وحيث نتفق جميعًا بشأن العمل على مسألة المساءلة تلك، شعر هؤلاء الأفراد والمجتمع بأن عملية المراجعة المستقلة لا يمكن تطبيقها نظرًا لأنها كانت باهظة التكاليف.

وكان ذلك هو المعيار الذي يمكن الاحتجاج به مع سببين محددين لاتخاذ مجلس الإدارة قرارًا أو عدم اتخاذه له مع إمكانية التراجع عن ذلك في نطاق محدود للغاية. كما أرادوا معيارًا موضوعيًا للمراجعة. وقد كان هناك شعور قوي بضرورة أن يكون ملزمًا. حيث ينبغي أن تكون قرارات هيئة المراجعة المستقلة ملزمة.

وينبغي أن يوفر ذلك شكلاً من أشكال الاستقرار والاتساق فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار. لذا، وضعنا توصيات مرة أخرى، حيث إن جميع التفاصيل ليست ملزمة، وهذا من شأنه تشكيل لجنة دائمة مكونة من سبعة أعضاء من هيئة المراجعة المستقلة، مع السعي إلى تحقيق تنوع جغرافي. ويمكن تشكيل اللجنة. ويمكن تحديدها لست فترات محددة، مع خبرة كبيرة في مجال التحكيم الدولي وخبرة مكتسبة بمرور الوقت من خلال المشاركة مع مؤسسة ICANN.

ويمكن أن تدفع مؤسسة ICANN تعويضات بهذا الصدد، وهذا هو المقصود، وذلك لضمان توافر آلية فيما يتعلق بهؤلاء الذين تضرروا جراء اتخاذ مؤسسة ICANN للإجراءات أو عدم اتخاذها ذلك. وفي النهاية، والأهم من ذلك، فد يكون أعضاء اللجنة مستقلون عن مؤسسة ICANN، أي قد لا تُتاح لهم فرصة قبل الموعد المحدد أو بعده، كما لا يوجد دور أو منصب محدد بمؤسسة ICANN.

لذا قد يكونوا مستقلين تمامًا فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذوها. ومن الممكن طرح فكرة إنشاء لجنة دائمة يُتخذ منها ثلاثة أعضاء أو عضو واحد لتكوين لجنة لاتخاذ القرار في أي وقت، حيث كانت هناك رغبة لتجني هذا النوع من القرارات والذي رأيناه في بعض عمليات اتخاذ القرار بشأن برنامج gTLD الجديد. ولذا ينبغي أن تكون اللجنة صغيرة بما يكفي لتحصل على الخبرة اللازمة وتتمكن من عمل سابقة لمؤسسة ICANN للمضي قدمًا، مما يعني أن قرارات اللجنة قد تتاح لإخبار مجلس الإدارة والعاملين وغيرهم من صانعي القرار بمؤسسة ICANN وذلك فيما يتعلق بسلوكياتهم المستقبلية.

وتتمثل الفكرة الحالية لدى فريق العمل في أن نطلب من هيئة تحكيم دولي الإشراف على المرشحين من ذوي الخبرة من جميع أنحاء العالم. ومن ثم يمكن لمجلس إدارة ICANN أن يقترح على المجتمع اعتماد المجموعة المكونة من سبعة أعضاء. وبإمكان المجتمع أيضًا، باستخدام آليات التصويت التي تحدثنا عنها، التأكيد على تعيينات أعضاء لجنة المراجعة المستقلة.

هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية إن أمكن ذلك؟

فيما يتعلق بعملية التقديم والأمور المعلقة. يمكن لأي فرد يتضرر مادياً جراء اتخاذ صانعي القرار بمؤسسة ICANN قرارات أو عدم اتخاذهم لها ويبيدي حسن نية لحل النزاع بصورة غير رسمية، تقديم التماس لهيئة المراجعة المستقلة. ويمكن تقديم التماس لهيئة المراجعة المستقلة، حيث نأمل أن يكون هناك توجيهات زمنية بشأن توقيت جعل العملية كافية.

وبنهاية المطاف، يمكن للجنة اتخاذ قرارًا. ولن يقول القرار، "يجب على مؤسسة ICANN إجراء النقاط خ أو ذ أو ض"، ولكن يمكن أن يقول، "إن طريقة إجراء مؤسسة ICANN لهذا الأمر أو اتخاذ هذا القرار لا تتوافق مع المهام أو القيم الأساسية الخاصة بك فضلاً عن الالتزامات الأخرى التي التزمت بها تجاه المجتمع".

وعلى وجه التحديد، تمثل الهدف في قدرة المجتمع نفسه، في أوقات محددة، على تقديم التماس إلى هيئة المراجعة المستقلة. الشريحة التالية.

لذا من حيث التوصل إلى قرارات، اعتمادًا على طبيعة النزاع، قد يكون هناك لجنة مكونة من شخص واحدة أو عضو واحد من اللجنة الدائمة أو ثلاثة أعضاء من اللجنة الدائمة. وفي حال تكونت اللجنة من ثلاثة أعضاء، تحدد مؤسسة ICANN عضوًا واحدًا، بينما يحدد المدعي عضوًا آخرًا بينما يحدّد العضو الثالث من قبل العضو الذي حددته مؤسسة ICANN والمدعي.

وتكون القرارات التي اتخذناها ملزمة لمؤسسة ICANN وغير خاضعة للطعن، إلا في حالات محددة للغاية. وقد تكون هناك توقعات ومتطلبات للتوثيق وخيارات منطقية وفقًا للمعايير المعمول بها. وقد يتم التوصل إلى ذلك في الوقت المناسب، وقد تحظى القرارات بدور قيادي فضلًا عن تطبيق قرارات صانعي القرار بمؤسسة ICANN.

وكما قلت سابقًا، القرارات المحتملة عبارة عن الإجراءات المتخذة أو التي لم يتم اتخاذها بالمخالفة لبنود تأسيس ICANN أو لوائحها الداخلية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في بيان المهام المقترح الخاص بالالتزامات والقيم الجوهرية.

حسنًا. الشريحة التالية. هل تريدني أن أراجع ذلك ماثيو؟ أو...

ماثيو ويل: أقتراح أن تراجع الطلب لإعادة نظره، إنها شريحة واحدة فقط. بعد ذلك يمكننا أن نتلقى الأسئلة والمواصلة من خلال قسم آلية المراجعة المستقلة.

بيكي بير: حسنًا. من جديد، سمعنا من المجتمع عن وجود مخاوف حقيقية بشأن الطبيعة المحددة لإعادة النظر. وتُعد إعادة النظر الجديدة عملية يمكن للشخص المتضرر، أو أعضاء المجتمع، من خلالها مطالبة مجلس إدارة ICANN إعادة نظر القرار الصادر مؤخرًا، أو إجراء، أو عدم اتخاذه، سواء من قبل مجلس الإدارة نفسه أو مؤسسة ICANN نفسها.

ولقد سعينا إلى معالجة أوجه القصور الحالية بعملية إعادة النظر القائمة، وذلك من خلال توسيع نطاق الطلبات المسموح بها، لئلا تقتصر على القرارات التي أُخذت دون الوصول إلى جزء معين من المعلومات، ولكن لتشمل اتخاذ الإجراءات أو عدم اتخاذها والتي تناقضت مع السياسات الحالية أو التزامات ICANN بمهام محددة فضلًا عن القيم الجوهرية. ولقد تمثل الهدف في زيادة أنواع القرارات وتوفير المزيد من الشفافية خلال العملية.

كما تمثل الهدف في إعادة نظر مجلس الإدارة للمشكلات العالقة. كما نقترح بعض متطلبات الشفافية، بما في ذلك القدرة على دحض البيانات التي تُتخذ، ومن ثم اقتراح تمديد وقت التقديم من 15 يومًا إلى 30 يومًا.

إذن هذه عملية إعادة النظر. لذا هل لدينا أسئلة، أرى السيدة هولبي ترفع يدها، ولكن بإمكاننا تلقي أسئلة من أفراد آخرين أيضًا. هولبي؟

شكرًا لكم. أنا هولبي رايتش من أجل التدوين النصي. مجرد سؤال، هل ستعرفون الضرر المادي؟ نظرًا لأن عملية مباشرة الإجراءات القانونية تعني ضرورة معاناة بعض الأفراد. ولكن يبدو أن ما تتحدثين عنه هو ضرر ناتج عن عدم تطبيق مهام أو اتباع سياسات معينة.

كما أنني لست متأكدًا مما إذا كنت ستجتازين اختبار التحمل بهذه الطريقة أم لا. لذا، كيف ستتعاملين مع ذلك؟

حسنًا، أعتقد أنه ينبغي لنا تعريف الضرر المادي. وكما تعرفون، بإمكاننا البحث عن أمر مناسب لجميع الأطراف، لأنه في حالة اتخاذ قرار ما فسيُتضرر البعض. كما أنك لست وحدك من تعرض للضرر. ولكن علينا أيضًا إخبار المجتمع بشأن مناقشتنا على وجه الخصوص والتي تتعلق بمفهوم الضرر.

ومن الواضح أن الأضرار الاقتصادية المباشرة تُحد من إمكانية الوصول المحتملة، بخلاف ما يرغب المجتمع.

شكرًا لكم.

أية أسئلة أخرى؟

على ما يبدو أننا سنعود مرة أخرى إلى الرؤساء المشاركين.



ماتيو ويل:

شكرًا جزيلاً، بيكي.

بيكي بير:

يبدو أن هناك سؤالاً آخرًا بغرفة الدردشة. طرح جيم سؤالاً [غير مسموع]، هل نتائج طلب إعادة النظر ملزمة، أو هل بإمكان مجلس الإدارة رفضها في الوقت الحالي؟ لا أعتقد أننا نقترح تغيير طريقة عمل عملية إعادة النظر، نظرًا لأنها محدودة، ونظرًا لسؤالك، فإن من اتخذ القرار الأخير على وشك الرجوع عنه.

ولكننا نأمل إذا تحركت العملية على نحو أسرع فضلاً عن توسيع أسباب إعادة النظر، سنتمكن من جعل الأمر أكثر إفادةً.

ماتيو ويل:

شكرًا جزيلاً، بيكي. كما ذكرنا سابقًا، بإمكاننا الانتقال الآن إلى تشيريل وستيف لتقديم دمج تأكيد الالتزامات، فضلاً عن اختبارات الإجهاد.

تشيريل لانغدون-أور:

تشيريل موجودة. مع مراعاتنا للوقت، لننتقل مباشرةً إلى ستيف. ستيف، حان دورك.

ستيف ديل بيانكو:

شكرًا لكم. أنا ستيف ديل بيانكو. أعمل بدائرة الأعمال وشركة Net Choice. عملنا كفريق عمل لعدة أسابيع، مشكلين سلسلة من اختبارات الإجهاد، يؤدي أحدها إلى الشريحة المعروضة أمامكم. والتي كانت عبارة عن اختبار إجهاد رقم 14، والموضح في صفحة 87 من الوثيقة. ويقول اختبار الإجهاد أن مؤسسة ICANN، في حين أنها تعمل وفق تأكيد الالتزامات اليوم، قد تتخلى عن التأكيد في غضون 120 يومًا فقط.

ويعني ذلك أنه بمجرد ألا يصبح عقد IANA نقطة ضغط في مرحلة ما بعد انتقال ICANN، فقد تتخلى عن التأكيد ويمكن أن نفقد بعض الالتزامات الأساسية التي تقع ضمن نطاق تأكيد التزامات ICANN. كما يمكن أن نفقد متطلبات ICANN بشأن إعادة نظر المراجعات التي يجريها المجتمع بصفة دورية بشأن أمور مثل المساءلة والشفافية وعمليات مراجعة WHOIS التي نحن بصدد إجراء عملية أخرى منها هذا العام.

مراجعات الأمن والاستقرار والمرونة. وفي النهاية، هناك مراجعة تُجرى في وقت لاحق من عام 2015 بشأن عملية تقييم برنامج gTLD الجديد، وما إذا كان قد جرى الترويج له ليحظى بثقة المستخدم واختياره فضلاً عن المنافسة أم لا. لذا هناك أمثلة للالتزامات الواردة بالتأكيد، والتي قد تتخلى عنها مؤسسة ICANN عن الطريق القول، "لقد سئنا من التأكيد".

ولقد دفعنا اختبار الإجهاد إلى القول بأنه جزء من هذا الانتقال، لنضم مسار العمل رقم واحد إلى اللوائح الداخلية لمؤسسة ICANN فضلاً عن الالتزامات الأساسية الواردة بالتأكيد. ويعني ذلك أنه قد يتلاشى التأكيد بعد الانتقال. وليست هناك حاجة لاتفاقية خاصة تربط بين الحكومة الأمريكية ومؤسسة ICANN فقط، وبدلاً من ذلك، إذا تعلق الأمر باللوائح الداخلية، فإنه يدور حول سيطرة مؤسسة ICANN عليه.

كما اتضح أنه عندما أدخلنا مراجعات تأكيد الالتزامات في اللوائح الداخلية، اكتشفنا أن الكثير من المدخلات التي قدمها المجتمع خلال صيف 2014، فيما يتعلق بالتعليقات التي دخلت حيز تنفيذ ICANN، تتعلق بالمساءلة. واكتشفنا أيضاً تعليقات ناتجة عن فرق مراجعة المساءلة والشفافية. وقد أدى ذلك إلى ظهور خمسة تحسينات واضحة التزمنا بها، كما أدخلنا تلك المراجعات في اللوائح الداخلية.

وعلياً أن نتمكن من التخلص من المراجعات القديمة التي عفا عليها الزمن، فضلاً عن إمكانية إضافة مراجعات جديدة، حيث يجب إدخال ذلك في اللوائح الداخلية. ويمكن إجراء ذلك من قبل فريق مراجعة المساءلة والشفافية الأول. وفيما يتعلق بمجموعات أصحاب المصلحة المجتمعية، المشاركة معنا من خلال المكالمات، ينبغي أن نتمكن من تعيين أعضاء فريق المراجعة دون الاعتماد على رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية ورئيس مجلس إدارة ICANN لتحديد أعضاء فريقنا واعتمادهم.

ويتمثل الأمر الثالث في ضرورة تمكين فرق المراجعة من الوصول إلى وثائق ICANN الداخلية على نحو أفضل، خاصةً فريق مراجعة المساءلة والشفافية، حيث كانت هناك مشكلات بشأن الوصول إلى الوثائق في الماضي. بينما تمحور الأمر الرابع حول مطالبة مجلس الإدارة بالنظر في الموافقة التي تبدأ من تنفيذ التوصيات الناتجة عن فريق المراجعة. وينبغي ألا ننسى الصلاحيات التي وضحها ماثيو في وقت سابق والصلاحيات التي تحدثت عنها بيكي، والتي تقول أنه إذا قرر مجلس الإدارة عدم اتباع توصيات فريق المراجعة، والتي أجمع عليها المجتمع، فبإمكاننا الطعن على قرار مجلس الإدارة أو عدم اتخاذه أي قرار، وذلك من خلال إجراء هيئة المراجعة المستقلة عملية إعادة نظر.

ولذلك يمكننا التحدي والاعتماد على قرار ملزم لفرض تنفيذ التوصيات التي قد يفضل مجلس الإدارة عدم القيام بها، ولهذا تتمثل الاستنتاجات الرئيسية في أننا أردنا تعزيز المراجعات، وجعلها جزءاً راسخاً من ثقافتنا، بدلاً من كونها مجرد اتفاقية ثنائية مع الحكومة الأمريكية. علمًا بأننا نمنح أنفسنا مزيدًا من السيطرة على المراجعات، بما في ذلك القدرة على إنهاء صلاحيات مراجعات معينة أو التخلص منها.

فدعونا ننتقل إلى شريحة واحدة أخرى، وهي اختبارات الإجهاد لدينا. وهي الشريحة رقم 22. شكرًا لكم. من المعلوم لدينا أن اختبارات الإجهاد قد برزت لأول مرة منذ عام واحد عندما تم الإعلان عن الانتقال. وقد باتت اختبارات الإجهاد تمثل صورةً من صور الشعور بالارتياح. وهي تشكل إحدى الطرق لاختبار ما إذا كانت آليات المساءلة الجديدة ستمنحنا المساءلة والنفوذ اللذين ابتهغيانها كوننا نمثل المجتمع بمجرد تلاشي فعالية عقد IANA أم لا.

جدير بالذكر أن اختبارات الإجهاد تمكننا من تقييم سيناريوهات معينة وتحديد، في غضون ذلك السيناريو، ما إذا كان المجتمع يتمتع بالسلطة الكافية للطعن على قرار ICANN المتعلق بكيفية الرد على أي سيناريو أم لا؟ وهل أمكننا محاسبة ICANN عن إجراءاتها؟ ولذلك بدأنا بنحو 10 اختبارات في الربع الماضي، وعلى مدار سير العمل في CCWG زادت هذه الاختبارات لتصل إلى نحو 26 اختبارًا مختلفًا من اختبارات الإجهاد.

لقد ناقشنا للتو رقم 14 على الشريحة السابقة. علمًا بأنه يوجد 26 اختبار إجهاد من هذا القبيل، ويوجد نحو 25 صفحة من مسودة وثيقة CCWG، والتي توضّح لكم تمامًا كيف تناولنا سيناريو اختبارات الإجهاد، وتقييم ما إذا كانت آليات مساءلة ICANN القائمة قد منحت المجتمع المساءلة الكافية أم لا، ومن ثم درسنا الإجراءات التي اقترحتها كلٌّ من CWG و CCWG لمعرفة ما إذا كان قد منحنا ذلك المساءلة الكافية أم لا.

وفي الوقت الحالي نعي أن CWG و CCWG لا يعدو كونهما سوى آليات للمسودة في كلتا الحالتين. وأنت لا تعلمون اليوم سوى بآليات المسودة التي يجري طرحها للتعليقات العامة. ولكن على الرغم من ذلك، فقد أجرى فريق مراجعة اختبارات الإجهاد كافة اختبارات الإجهاد البالغ عددها 26 اختبارًا مقابل الإجراءات المقترحة للمسودة، واكتشفوا مطابقتها بصورة جيدة. وقد كانت هناك بعض الحالات التي كانت فيها اختبارات الإجهاد غير جاهزة للتقييم بعد، مثل إلغاء ccTLD وإعادة تعيينه.

ولذلك يجب القيام على خدمة ccNSO من أجل التوصل إلى سياسة جديدة قبل معرفة ما إذا كانت آليات المساءلة تلك سوف تكون مطابقة أم لا. علمًا بأنَّ اختبارات الإجهاد هذه قد كانت غير منتظمة. وقد كان بعضها أحداثًا خارجيةً، كإزمة مالية أو دعوى قضائية تشلُّ قدرة ICANN المالية. وكان بعضها الآخر أزمةً نشأت داخليًا، حيث يقرر مجلس الإدارة أو فريق الإدارة التابع لـ ICANN توسيع نطاق ما تقوم به ICANN على نحوٍ كبير، بطريقة تنازلية.

ما سبيل المجتمع للطعن على تلك القرارات؟ في كثير من الحالات ستُدرِك اختبارات الإجهاد على أنها قدر ضئيل من الأمور المُستدعاة من الذاكرة والتي حدثت على مدار السنوات القليلة الماضية والتي منحت المجتمع شعورًا بالعجز في القدرة على إلغاء قرار مجلس الإدارة ولدفعه إلى إلقاء نظرة جديدة وإعادة التأكيد على فكرة أنه من المفترض أن تخدم ICANN المجتمع.

وقد كنا في حاجة إلى سلطات قوية لنتمكن من القيام بذلك. واختبارات الإجهاد هذه، كما ذكرت، تبدأ من الصفحة 65 بالوثيقة. ونحن مُقدمون دون شك على القيام بها جميعًا مرةً أخرى، وذلك بمجرد حصول هذه السلطات والآليات المقترحة على الموافقة النهائية. ولكننا نرحب بالمساهمات في هذا الشأن، ويسعدني تلقي بعض الأسئلة.

يتحدث معكم توماس ريكيرت. من الواضح أن ستيف قد اضطلع بعمل ممتاز في شرح المجالين كليهما. ويبدو أنه لا توجد أي أسئلة حتى هذه اللحظة. وتجدر الإشارة إلى أننا سننعم بفرص أخرى للمناقشة خلال الوقت المتبقي، أو الجزء الأخير من هذه المكالمة.

توماس ريكيرت:

ولذا، شكرًا جزيلاً لك ستيف وتشيريل لعملكما الممتاز بشأن هذه المجالات. فهيا بنا الآن ننقل إلى الشريحة التالية من فضلكم.

يُعد ذلك وجه الترابط مع إدارة CWG، وكما تعلمون، فتلك هي مجموعة العمل الثانية عبر المجتمع. ولدينا أحد زملائنا الرؤساء بالمشاركة، جوناثان روبنسون مُنضمًا إلى هذه المكالمة، وبناءً على ذلك يمكنكم إدراك أننا نهتم اهتمامًا بالغًا بعمل بعضنا البعض. ولكننا بُعدنا كثيرًا، أبعد بكثير من خلال تبادل الأفكار بشأن ما سنحتاج إليه كتابيًا، وكذلك أثناء المكالمات العادية للرئيس بالمشاركة.

وقد حدّدت CWG مختلف المجالات التي سيوتّون أن تتوصل في إطارها مجموعتنا إلى مقترحات وأفكار ترمي إلى إدخال تحسينات على المساءلة، والتي ينبغي أن تتمتع بالثقة إزاء عملها. ويمكنكم العثور عليها مدرجةً في هذه الشريحة. ولذلك تطمح CWG إلى الحصول على معلومات معينة، ذات مستوى معين من التفاصيل، حينما يتعلق الأمر بموازنة ICANN.

وبناءً على ذلك، تعوزهم القدرة على التحقق من توزيع التكاليف المتعلقة بوظيفة IANA، كما تعوزهم السلطة اللازمة لمراجعة موازنة ICANN ورفضها. والآن، ينبغي أن يوّد ذلك لدى كل واحد منكم شعورًا بالرؤية السابقة، لأننا نتذكر أننا قد تحدثنا عن إمكانية النظر في الموازنة [غير مسموع] وينبغي أن يغيّرنا مجلس الإدارة إذا لم تنعكس رغبات المجتمع في الموازنة بصورة كافية.

إذًا، فهذا هو الأمر الذي ظللنا مُشغولين بالاضطلاع به. ولذلك تُطالب CWG أيضًا بآليات تمكين المجتمع. فهي تطمح إلى مراجعة الآليات التي تجدها مهمةً وإصلاحها. وسوف نتذكر أنه عندما تحدثنا عن اللوائح الداخلية الأساسية، فقد ذكرت أنّ مراجعة أداء IANA يمثل إحدى تلك المراجعات التي نحن بصدد إدامتها في اللوائح الداخلية الأساسية.

وأخيرًا، فقد ظلت CWG تُطالب بآليات الطعن. فهم يعتقدون أنّ ما فعلناه هو ما يعوزنا. ولكن في الوقت نفسه، أوضحوا صراحةً أنّهم لم يرغبوا في أن تتشغل CCWG بهذه العمليات المتعلقة بتفويض ccTLDs وإعادة تفويضها. ولذا، سيجري تنفيذ ذلك الأمر في مكان آخر، أي في ccNSO.

ولكن من هذا المنطلق، ستُدركون أنّنا قد أخذنا طلبات CWG بعين الاعتبار، وبينما تسلّط أجزاء بعينها من تقريرنا الضوء على الخيارات التي نسعى في إطارها إلى التوجيه من المجتمع، سواءً وافق المجتمع على أنّنا نمضي على الدرب السليم مع نموذجنا المرجعي أم لا، بوسع CWG أن تطمئن إلى أنّ أيًا من هذه النقاط، التي تجدونها على هذه الشريحة، لم تشكل أمرًا مثيرًا للجدل في مجموعتنا.

ولذا، ينطوي الأمر على احتمال كبير للغاية بأننا لن نتصوّر وجود مشكلات مع طلب CWG الذي ترونه على هذه الشريحة. الشريحة التالية من فضلك.

وبناءً على ذلك، فهذه نظرة سريعة أخرى على الجدول الزمني والسبيل إلى المستقبل. وأنا بصدد إيجازها قدر الإمكان حتى يتسنى لنا تخصيص ما تبقى من هذه المكالمة للأسئلة والأجوبة. لكن ما ترونه هنا يمثل الجانب الأول، وهو الجانب الذي وضعنا خلاله التوصيات، بالقسم الأيسر من الشريحة. لذا سنعقد فترة التعليق العام الثانية بعد الحصول على المشاركة المجتمعية والواسعة خلال اجتماع ICANN المقبل في بوينس أيرس.

وسنفتح فترة تعليق عام أخرى لتتناول المسائل الباقية. وبعد ذلك سنختتم توصياتنا أمليين في الوصول إلى إجماع بشأنها كافة، وتسليمها إلى المنظمات الأعضاء للحصول على موافقتها، ثم تقديمها إلى مجلس ICANN كي يتسنى للمجلس تبوء الوضع المأمول الذي يمكنه من اعتماد التوصيات خلال اجتماع ICANN 54 في دبلن.

وما نستعرضه بعدها في غاية الأهمية كذلك. وأحياناً، تُثير هذه المجالات التباس وهو السبب وراء رغبتني في توضيح امتلاكنا مجالين عمل. ويتمثل أحدهما في وضع توصياتنا ثم تنفيذها. ثمة حاجة إلى توفير وقت معين لصياغة اللوائح الداخلية، ولمجلس ICANN للاستماع إلى المجتمع في فترات التعليق العام الإضافية بنفس اللغة المستخدمة في تغييرات اللوائح الداخلية المقترحة، وكذلك للجمعية غير المسجلة، إذا ساهمت ذلك في إعداد توصياتنا الأخيرة وتنفيذها، وكذلك توفير الوقت اللازم للآليات الأخرى التي طرحناها لكم سابقاً.

نتوقع أن تستغرق مرحلة التنفيذ شهرين. لكن كما نتذكرون، فيما يخص توصية مسار العمل رقم واحد، فلا يتعين علينا سوى تنفيذ هذه أو الالتزام بها. ويمكن أن تتجاوز مرحلة التنفيذ النقطة الزمنية الفعلية عند حدوث الانتقال.

بذلك، أود أن نتوقف لحظة لمعرفة ما إذا كان هناك أي أسئلة تطرحونها أم لا.

أرى سؤال يطرحه أوليفير كريبين ليلوند. أوليفير، تفضل.

... ما فهمته هل يمكن لمجموعة CCWG أن تشارك في كافة الأنشطة بدءاً من شهر أكتوبر 2015 حتى يوليو 2016 أم لا.

أوليفير كريبين ليلوند:

توماس ريكيرت: أخشى أن يكون النصف الأول من مداخلتك قد تم قطعه. هلا تسمح من فضلك بتكرار ذلك لي؟

أوليفير كريبين ليبيلوند: أجل، معذرة على ذلك. هل يمكنكم سماعي؟

توماس ريكيرت: نعم، يمكننا سماعك جيداً.

أوليفير كريبين ليبيلوند: حسناً. شكراً لكم. أوليفير كريبين ليبيلوند يتحدث. كنت أسأل هل تتوقعون مشاركة CCWG في التنفيذ أيضاً بدءاً من شهر أكتوبر حتى يوليو 2016 العام المقبل. وبأي مغزى؟ إذا كان الأمر كذلك، فما المغزى؟ شكراً لكم.

توماس ريكيرت: شكراً جزيلاً أوليفير. أعتقد أن هذا سؤال ممتاز. ومن المتوقع فعلاً أننا سنمارس الإشراف على التنفيذ. ولن تتمكن من تحديد كل التفاصيل الرائعة اللازمة للتنفيذ لكن بدلاً من ذلك بوسعنا التوصل إلى التوصيات القابلة للتنفيذ والتي تتطلب منا الإشراف على ماهية التنفيذ الفعلي، وإذا لزم الأمر، توفير التوجيه للقائمين على التنفيذ للتأكد من أن انتشار توصيات CCWG يشق طريقه بالفعل نحو التنفيذ النهائي.

حسناً يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، والتي لا تعرض أساساً سوى عنصر Q8A النائب. ونود كثيراً طرحه للمناقشة مع المجموعة بأكملها. كما نود أن نقدم هذا الجانب في مجموعات، حيث نطلب منكم الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة تتعلق بالمجالات المختلفة لجلستنا عبر الويب.

أولاً، أود الحصول على بعض التعقيبات أو الأسئلة بشأن النهج الشامل التي اتخذته القوى المجتمعية والإعداد الخاص للطلبات غير المسجلة.

حسناً أرى أول يد مرفوعة. [غير مسموع]، أمل أنني أنطق أسماكم بصورة صحيحة وإلا فتفضلوا بقبول اعتذاري. الكلمة لكم.

لعل الميكروفون في وضع الكتم؟

لا يمكننا سماعك.

لعله يمكننا تلقي المزيد من الأسئلة أثناء محاولتك إعداد الصوت. فإن أردت طرح أسئلة أو تعليقات حول الإعداد العام الذي نقدم توصيات بشأنه، فلتفضل بالسماح لنا بمعرفة ذلك.

لا يزال يتعذر علينا سماعك. لعله بإمكانك كتابة أسئلتك أو مداخلتك دردشة أدوبي وستعامل معها بعدئذ.

يتمثل المجال التالي في القوى المجتمعية ذاتها. وقد تكرّم ماثيو بتوضيح القوى الفردية [غير مسموع]. هل لديكم أي أسئلة أو تعليقات على ذلك؟

مرحبًا، معكم [كاسي] [غير مسموع]، هل يمكنكم سماعي الآن؟

[كاسي]:

أه [كاسي] نعم، يمكننا سماعك جيدًا. الكلمة لكم.

توماس ريكيرت:

جيد جدًا. اسمي [كاسي]، [غير مسموع]، من غرفة التجارة الأمريكية. لا أريد سوى تقديم تعليق واحد شامل عما سمعناه اليوم. نعلم أن مجموعة العمل عبر المجتمع طلبت المشاركة حول تحسينات المساءلة المقترحة بموجب مسار العمل رقم واحد، لكننا أردنا فقط التأكيد على أهمية وضع إخطار كافٍ للرد وكذلك طلبات التعليقات.

[كاسي]:

يوجد 30 يوم فقط يمكن خلالها الرد على التعليق، وهذه ليست 30 يوم عمل. ورغم أننا نشجع عمل المجموعة، فإننا نشعر بالإحباط إزاء قُصر الإطار الزمني للرد. شكرًا لكم.

شكرًا جزيلًا [كاسي]. هذه نقطة في غاية الأهمية. يتعين علينا اتخاذ قرار بشأن النهج. تسعرق فترة التعليق العام القياسية 40 يومًا تقويميًا، وليس أيام عمل. وقد مضينا أبعد قليلًا، وذلك لضمان أنه يمكننا تحليل التعليقات التي نتلقاها قبل إجراء لقاء وجهًا لوجه خلال اجتماع ICANN في بوينس آيرس.

توماس ريكيرت:



ونعلم أن هذا يشكل عبئاً على من يهتمون بهذا العمل وكذلك من يريدون تقديم تعليقات. كما نتذكرون، فقد أشار ماثيو في وقت سابق إلى محاولتنا التعويض عن الفترة الزمنية القصيرة بتيسير سبل الوصول إلى نتائج العمل المؤقتة من خلال الجلسات عبر الويب ومثلما هو الحال من خلال الرسوم البيانية التي نقدمها بالتقرير كي يتسنى للأشخاص فهم تحسينات المسألة المقترحة بسهولة.

كما أنه يمكن عادةً تطبيق فترة التعليق العام لمدة 40 يوماً والتي ستمثل المعيار في ICANN من أجل وضع التوصيات النهائية أو التوافقية. وفي هذه الحالة تحديداً، فقد اخترنا عقد فترتين للتعليق العام. تُقدم الفترة الأولى المفتوحة حالياً فرصة للمجتمع يمكنه من خلالها تقديم تعقيبات بشأن عملنا المؤقت. كي نتأكد ثانية من أن عملنا يسير في الاتجاه الصحيح.

ولا يتعين علينا إعادة التفكير في نهجنا الشامل. ولذا فإنني أتمنى، كما تعلمون، ففي حين أن هذا لا يمنحك الكثير من الوقت، أتمنى على الأقل أن تكونوا قادرين ربما على بناء فهم أفضل للسبب الذي لأجله اخترنا المضي قدماً كما عرضنا في الصورة.

أجل، أنتم موضع ترحيب كبير. شكراً لك [كيسي]. ثمة مسألة أخرى. هل يمكن إجراء مراجعة للنظر في تأثير الامتناع عن التصويت أو عدم التصويت على تلبية مختلف حدود التصويت التي سردتم وصفاً لها. في الوقت الحالي، انضم جوردان كارتر إلى المكالمة فيما يتعلق بـ [غير مسموع] لمجال العمل هذا.

حسناً جوردان، هل تشعر بأريحية للحديث عن تلك المسألة؟

أود ذلك. هل نتحدث عن المسألة التي طرحها ستيف في الدردشة؟

جوردان كارتر:

هذا صحيح، نعم.

توماس ريكيرت:

جوردان كارتر:

نعم. ستيف، الجهة الوحيدة التي تملك صلاحيات المجتمع في ما تحدثنا فيه عن حد مناسب للامتناع عن التصويت أو عدم التصويت هي ما نسميه مجلس إدارة ICANN كاملاً. وكان هذا لأننا لم نرغب في رؤية حالات عدم مشاركة من جانب المجتمع والانتقال إلى حد أقل فعالية. وبالنسبة للصلاحيات الأخرى المقترحة، فلم يُذكر شيء عن عدم المشاركة وتأثيره.

أعتقد أنهم يدرسون شيئاً آخر يتعين علينا القيام به من الآن وحتى فترة التعليق الثانية، ونحن نرحب بالمساهمات بشأنه. وقد كان السبب الذي لأجله فعلنا ذلك لإزالة مجلس إدارة ICANN أو استدعائه بالكامل متمثلاً في أن هذا كان مثل خطوة مهمة، حيث إنه مع الصلاحيات العامة التي نقترحها توجد محاولة لتحري الوضوح إذ إننا لا نحاول أن نجعلها بتلك الدرجة من الصعوبة، فوضع مثل هذا الحد العالي يجعل استخدامها مستحيل، وبالتالي تصبح صلاحيات على ورق فحسب، إذا أردتم، وهذا ليس جيداً في الكتب التي لن يستخدمها أحد.

إذن، فمع استدعاء مجلس الإدارة بالكامل، كانت تلك هي القواعد المفروضة بشأن الامتناع، أما مع ما تبقى، فنحن لم نفعل ذلك عبر عملية نمذجة لدراسة ما قد يحدث على وجه الخصوص في حالات الامتناع أو أي شيء من هذا القبيل.

توماس ريكيرت:

شكراً لك جوردان. وأنت يا ستيف، أنت بالتأكيد محل ترحيب لتقديم ملاحظتك بشأن طبيعة الرغبة في حصول على نتائج لمداولاتنا فيما يتعلق بتلك المسألة. حسناً، هل هناك أي أسئلة أخرى؟

هل هناك أسئلة فيما يتعلق بالمركبات القانونية، أو الاتحادات الفردية، أو عملية المراجعة المستقلة التي أوضحها بيكي، أو عملية إعادة النظر؟

فعلى ما يبدو لا توجد أي أسئلة أخرى في الوقت الراهن. لقد طرحنا أسئلة في نص تقريرنا. يمكنكم العثور على كل الأسئلة في صورتها الملخصة في نهاية تقريرنا. وهناك ارتباطات لأرقام الفقرات في هذا التقرير. فإذا طالعت التقرير من أسفل إلى أعلى، ستجد جميع الأسئلة، وبعد ذلك يمكنك بسهولة الانتقال إلى الأقسام ذات الصلة في التقرير، التي ينبغي أن تجعل من الأسهل بالنسبة لك أن تطالع الأسئلة وتقدم ملاحظتك.

ومن ثم، فإنها تجعل من السهل بالنسبة لنا تحليل الملاحظات، وما يترتب عليه بعد ذلك من أخذها بعين الاعتبار أثناء المداولات. إذن، هناك سؤال آخر مطروح في غرفة الدردشة. لدي سؤال بشأن المراجعة المستقلة. هل ناقشنا كيف يمكننا عزل العقوبة إذا تقاضوا مستحقاتهم من ICANN؟ فلأجل هذا السؤال، أود أن أطلب من بيكي بير تقديم إجابة. بيكي.

بيكي بير: نعم. لقد فكرنا ملياً في هذا الأمر، ولدينا مجموعة متنوعة من الاقتراحات. أولاً وقبل كل شيء، هناك، سيكون حظرًا على شخص ما لعب دورًا في ICANN في، كما تعلمون، مثلاً، لسنتين أو ثلاث سنوات قبل تعيينهم. ثانيًا، أن يتم تعيينهم لمدة محددة، وألا يمكن عزلهم في أثناء تلك المدة إلا لسبب مثل، كما تعلمون، الفساد أو شيء من هذا القبيل كأخذ رشوة.

وبعد ذلك ثالثًا، يُمنَعوا من الحصول على أي نوع من أنواع التعيين من ICANN لعدد من السنوات تلي خدمتهم كأعضاء في الهيئة. فعادةً عندما يتحدث الناس عن ضمان استقلال السلطة القضائية، تكون السمات المهمة، كما تعلمون، لمدة محددة، فليس هناك عزل إلا لأسباب محددة جدًا تتعلق مباشرة بأداء خدمتهم، وليس القدرة على الحد من رواتبهم أو القيام بشيء خلاف ذلك يكون له تأثير اقتصادي عليهم في أثناء فترة خدمتهم.

توماس ريكيرت: شكرًا جزيلاً لك بيكي. أرجو أن يجيب ذلك على هذا السؤال. نحن على وشك إنهاء هذه المكالمة. وأود أن أشير إلى أننا نتبع الأسئلة التي تمت الإجابة عنها، التي طرحتموها وكذلك الأجوبة. ونحن نخطط لنشر أسئلة وأجوبة على موقع ICANN، لإتاحة الأسئلة وكذلك الإجابات للمجتمع بأكمله.

إذن، هل يمكنكم أن تقدموا لنا المزيد من الأسئلة في وقت لاحق، ونحن سوف نتأكد من الحصول على إجابات لهذه الأسئلة أو الإجابة عنها بأنفسنا. وبذلك، أود أن أشركم جميعًا على الأسئلة التي طرحتموها في أثناء جلسة الأسئلة والأجوبة هذه. كما أود أن أسلمها إلى رئيسي بالمشاركة، ليون سانشيز، ليدلي بتصريح ختامي.

ليون سانشيز:

شكرًا جزيلاً لك، توماس. بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جميع الحضور لاستماعهم إلى ما كان يتعين علينا قوله لكم. وشكرًا لكم كذلك على ما طرحتموه من أسئلة. ومن نافلة القول إن فترة التعليق العام هذه أمر ضروري للعمل الذي قمنا به حتى الآن. ونحن نعلم على مساهمة المجتمع وملاحظاتهم من أجل تهييب الاقتراح الذي، في مرحلة ما، سيتم تسليمه إلى مجلس الإدارة لإقراره، وإحالة إلى NTIA بطبيعة الحال.

لذلك، فمن المهم جدًا مطالعة الوثيقة بالكامل، ومن المهم كذلك استخدام الأدوات التي قدمتها مجموعات العمل المختلفة، ومن هذه الأدوات على سبيل المثال الرسومات التي توضح الآليات المختلفة وملخص الوثيقة كذلك، ولكن هذا لا ينبغي أن يحل محل مطالعة الوثيقة كاملة من أجل الحصول على التفاصيل الكاملة لهذا الاقتراح.

حسنًا، سوف نكون سعداء لإزالة الوثيقة، وتقديمكم لملاحظاتكم، والإجابة عن الأسئلة التي كانت في الوثيقة ليتسنى لنا الحصول على توجيه أفضل من جانبكم، وترتيب الكلام داخل مجتمعاتهم بطبيعة الحال. ومن المهم جدًا أن يسهم الناس بأكبر قدر ممكن في هذا الجهد من أجل الحصول على شعور أقوى وتوجيه أفضل من المجتمع الأوسع نطاقًا.

حسنًا، بوصولنا إلى هذه النقطة، أود إغلاق المكالمة، وبالتالي لدينا دقيقة واحدة فقط قبل [غير مسموع]. لذا، شكرًا جزيلاً للجميع على حضورهم. وما زال الباب مفتوحًا للأسئلة والتعليقات في جلسة التعليقات العامة. شكرًا لكم جميعًا.

[نهاية النص المدون]